المرأة العربية والافريقية
فى اطار حركات التحرر الوطنى
دراسة حالة : فلسطين وجنوب أفريقيا

أ.د. عواطف عبد الرحمن

بذور التحالف الصهيونى ــ العنصرى :

قد يبدو ظاهريا أن أساس التحالف الذى يقوم عليه محور تل ابيب ــ بريتوريا لا ينسجم تماما على الأقل فى نظر الغرب مع التاريخ المختلف لكل من الحركة الصهيونية فى فلسطين وحركة الافريكانز المسيطرين على سياسة جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٨ . ذلك أن الأساس الايديولوجى لكل منهما كان مخالفا للاخر فالافريكانز كانوا يرتبطون ارتباطا وثيقا بالنازية خلال الثلاثينات والاربعينات بينما لعبت السياسة النازية التى كانت تهدف الى ابادة اليهود دورا حاسما فى التعجيل باقامة وطن قومى لليهـــود فى فلسطين . وعلى الرغم من ذلك فقد حرصت اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ على المحافظة على العلاقات الطيبة مع حكام جنوب افريقيا ابتداء من مالان حتى فورستر وهؤلاء لهم تاريخ خاص يتميز بالتزامهم بأكثر اتجاهات الافريكانز تطرفا فى معاداة الافريقيين وفى معاداة السامية على السواء ولكنهم تخلوا عن معاداة السامية على الأقل من الناحية العلنية وذلك حرصا على الهدف الأسمى وهو المحافظة على سيادة البيض . وترتبط اسرائيل وجنوب افريقيا ارتباطا وثيقا فى كافة الميادين الاقتصادية والعسكرية وشئون الأمن والمخابرات وكذلك فى المجال السياسى والثقافى . ورغم وضوح هذه العلاقات المتعددة الجوانب بين كل من اسرائيل وجنوب افريقيا الا أن رصد هذه الحقيقة مهما كانت أهميتها لا تقدم لنا تفسيرا علميا شاملا لأسباب الصلة الوطيدة بين النظامين . فالواقع أن العلاقة بينهما تنطوى على جذور أعمق بكثير من العلاقات المتبادلة سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى والعسكرى . فالواقع أن هناك ادراك لدى

حكام هاتين الدولتين أى اسرائيل وجنوب افريقيا فان هناك تشـــابه كبير بينهما وذلك بالرغم من وجود اختلافات فى تاريخ كل منهما واختلافات لاتزال موجودة حتى اليوم فاسرائيل مثلا ليست لديها مشكلة أهل البلاد على نفس النطاق الموجود فى جنوب افريقيا لأنها طردت غالبية الفلسطينيين . كذلك يختلف مفهوم التمايز العنصرى بالنسبة لكل منهما ففى جنوب افريقيا يكفى ان يكون المرء ابيضا بينما بالنسبة لاسرائيل يكفى أن يكون يهوديا ولكن يكمن التشابه فى كونهما انظمة استيطانية تعتمد على اقليات اجنبية زرعت بالقوة فى اراضى شعوب تناضل من أجل استعادة حقوقها الوطنية(١) .

ولا يمكن فى هذا الصدد اغفال الدور الذى قامت به الجالية اليهودية فى جنوب افريقيا فى دعم العلاقات بين حكومتى اسرائيل وجنوب افريقيا (هاجر الى اسرائيل حتى منتصف السبعينات حوالى ١٠ آلاف يهودى من جنوب افريقيا) .وعلى أساس هذه العلاقات أمكن دعم الصلات المباشرة بين الايديولوجيتين أى بين الذين ينادون بالتفرقة العنصرية وبين زعماء الحركة الصهيونية داخل اسرائيل ذاتها .

ولقد كانت هناك أوقات تباعدت فيها مصالح الدولتين مما أدى الى تعكير صفو العلاقات بينهما مؤقتا وخصوصا فى الفترة التى توطدت خلالها العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية المستقلة ولكن لم يؤثر ذلك على طبيعة العلاقة بينهما والتى تستند الى السمات المشتركة بينهما . فقـــد استطاعت هذه العلاقة أن تتطور على النحو الذى تشير اليه أرقام التجارة وخصوصا تجارة الماس وتصدير الأسلحة والتعاون العسكرى ضد حركات التحرر فى فلسطين المحتلة وناميبيا وجنوب افريقيا عـــلاوة على تعاونهما المستمر فى خرق قرارات الأمم المتحدة . وهذا التطور يرجع فى الأساس الى أوجه الشبه الكامنة بين النظامين فالتفرقة العنصرية والصـــهيونية ايديولوجيتان عنصريتان . وعلى الرغم من أن كل منهما تزعم انها تستـــمد تبريرها من العهد القديم الا أن مواقفهما الحالية وهى المواقف التى تشكلت داخل اطار الاستعمار الاستيطانى هى التى حددت السمات التى يتميز بها

---

(١) انظر : بيتر هيلر : اسرائيل وجنوب افريقيا ـــ فى (الصهيونية والعنصرية) ، اعداد احمد يوسف القرعى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٨٨ ـــ ٩٠ .

كل منهما وهويته وكذلك العلاقة الوثيقة التى تربط بينهما باعتبارهما كيانين عنصريين يستمد كل منهما وجوده من تشريد شعوب أخرى . مما يجعل التحالف بينهما ذا طابع استراتيجى طويل المدى(٣) .

ممارسات القهر العنصرى والصهيونى :

يعد القمع القاسم المشترك لنظامى بريتوريا وتل ابيب فى معاملتهما اليومية للسكان الأصليين فى فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا وفى جنوب لبنان وناميبيا .

ففى فلسطين المحتلة يكاد لا يمر يوم واحد دون أن تتعرض الصحف العالمية الى أعمال القمع والاضطهاد التى تمارسها سلطات الاحتلال الصهيونى ضد سكان الأراضى العربية المحتلة هذا القمع يأخذ أشكالا مختلفة : منع التجول فى المخيمات ، اطلاق النار على المتظاهرين وقتل الأطفال والنساء ، مداهمة منازل المدنيين ، الاعتقالات على نطاق واسع ، تعذيب السجناء وضع مواد كيماوية فتاكة فى مياه الشرب التى يستهلكها سكان الأراضى المحتلة وأخيرا الاستيلاء على ٨٠٪ من مصادر مياه الضفة الغربية المحتلة فى حين أن المناطق المزدحمة بالسكان العرب تواجه حاليا نقصا خطيرا فى مياه الشرب والرى . فضلا عن الاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة وطمس المعالم الثقافية والحضارية للاراضى العربية المحتلة(٣) .

وفى جنوب افريقيا يعانى الستة وعشرون مليونا من السكان السود الذين يمثلون ما يزيد عن ٧٠٪ من سكان البلاد من نفس المعاملات التعسفية والمضايقات اليومية التى يمارسها ضدهم الحكام البيض فى بريتوريا . وتؤكد التقارير الواردة من جنوب افريقيا أن الاعتقالات بين صفوف أبناء شعب جنوب افريقيا من الافريقيين تجاوزت ٤٧١ ألفا عام ١٩٨٤ وذلك طبقا للقانون العنصرى حول « مراقبة السود فى المناطق الخاصة بالبيض »(٤) علما بأن هذه الاعتقالات تهدف عادة الى تشريد هؤلاء نحو المناطق النائية

---

(٢) المصدر السابق : ص ٩١ — ٩٤ .
(٣) صحيفة لوموند الباريسية ٧ نوفمبر ١٩٨٢ .
(٤) صحيفة لوموند ٢٦ فبراير ١٩٨٣ .

المعروفة بالبانتوستان . وبرغم كل التنديدات الصادرة عن المنظمات الدولية التى تدافع عن حقوق الانسان وبرغم كل ما تكتبه الصحافة الغربية الحرة لفضح هذه الأساليب يؤكد كل مرسلى الصحف الأجنبية فى بريتوريا ان النظام العنصرى يتمادى فى اعتداءاته وتجاوزاته فى حق المواطنين السود .

وعلاوة على القوانين الاستثنائية التى تمنع أى مواطن اسود من التنقل والعمل فى مناطق البيض اذا كان لا يملك فى حوزته ترخيصا بهذا الصدد . فقد واصل نظام جنوب افريقيا برغم الانفتاح الامريكى سياسة التشريد الجماعى للسكان السود نحو المناطق المقفرة اقتصاديا والاعتقالات غير القانونية والتوقيفات الطويلة بدون محاكمات وابعاد المعارضين فضلا عن تعدد القوانين القسرية والقمعية فى مجالات حرية الصحافة والاجتماعات والتجمعات »(٥) .

ويسعى النظام العنصرى ايضا الى قلب موازين النظام الديموجرافى لصالحه فى البلاد . فقد اكدت الصحف الغربية فى الصيف الماضى أن بريتوريا قامت بحملة كبيرة للحد من النسل لدى السود فى جنوب افريقيا . وتقول صحيفة ليبراسيون الفرنسية أن ٤٠٪ من النساء السود فى جوهانسبورج يستعملون حبوب منع النسل رغما عن ارادة ازواجهن ذلك ان الأربعة ملايين من البيض فى جنوب افريقيا الذين لا يمثلون سوى ١٧ من مجموع السكان مهددون ديمغرافيا أمام نمو المواطنين السود الذين سيتضاعف عددهم خلال العشرين سنة المقبلة (من عشرين الى اربعين مليونا حسب التقديرات الأخيرة) . حيث ستصل نسبة البيض الى أقل من عشرة بالمائة(٦) .

العدوان والتوسع على حساب الجيران :

استكمالا لسياسة داخلية قوامها القهر والقمع يتبع الكيانان فى تل أبيب وبريتوريا سياسة خارجية تعتمد فى الأساس على العدوان والتوسع على حساب جيرانهما فى منطقتى الشرق الأوسط وافريقيا الجنوبية .

ففى فلسطين المحتلة اعتمد الكيان الصهيونى منذ نشأته فى ١٩٤٨ على

---

(٥) المصدر السابق ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ .
(٦) صحيفة ليبراسيون الباريسية ، ٢١ اغسطس ١٩٨٢ .

أسلوب الاعتداءات المتكررة والعدوان الدائم على جيرانه من البلدان العربية متذرعا بمقتضيات أمنية من أجل تبرير مشروعية هذه الممارسات الوحشية ، ابتداء بعدوان ٤٨ ومذابح دير ياسين النكراء والمشاركة فى العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ومرورا بالحرب التى شنها الصهاينة فى يونيو ١٩٦٧ ضد الاردن ومصر وسوريا وانتهاء بضم الجولان والاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان والتى انتهت بغزو لبنان وبمذابح صبرا وشاتيلا واحتلالهم لجنوب لبنان وتصفيتهم للوجود العسكرى الفلسطينى فيه . فى الواقع ان الكيان الصهيونى الذى يعتمد أسلوب العدوان الدائم ومنطق القوة ضد جيرانه مبررا ذلك بضرورات أمنية لا أساس لها من الصحة يرمى الى ضرب قدرات المنطقة بأكملها حتى تبقى على الدوام تحت رحمة سياطه والى تحقيق مشروع اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات الذى نادى به قادة الصهيونية الأوائل . وبالتالى فان ممارسات الصهاينة ليست سوى امتداد طبيعى لنشاطات الامبريالية العالمية الرامية الى ضرب حركات التحرر والى تكبيل شعوب العالم الثالث حتى يمكن نهب خيراتها وثرواتها الطبيعية دون مواجهة اية رادع .

وتتجلى نفس الأساليب والمرامى فى منطقة افريقيا الجنوبية حيث يمارس نظام بريتوريا العنصرى بانتظام على مرأى ومسمع من العالم بأكمله عدوانه ضد البلدان الافريقية المجاورة وبهذا الصدد تقول صحيفة ليبيراسيون « ان ما يزيد عن ١٥ دولة افريقية أى ثلث بلدان القارة السوداء تواجه بطريقة أو بأخرى ضربات هجمة اليأس التى تشنها بريتوريا . خمسة من بين هذه البلدان توجد على خط المواجهة انغولا وموزمبيق وهما البلدان اللذان يعانيان بشكل اكبر من وطأة الضغوط العسكرية ثم زمبابوى ومالاوى وزامبيا وهى ثلاثة بلدان مهددة بالاختناق الاقتصادى الذى تفرضه عليها جنوب افريقيا(٧) .

اما فى زمبابوى حيث تجرى عملية اخماد الفتن العنصرية فان بريتوريا تواجه أخطر تفنيد لسياستها . لأن نجاح موجابى فى سياسته الرامية الى المصالحة بين السود والبيض سوف يأتى على ما تبقى من مصداقية نظام التمييز

---

(٧) المصدر السابق ١٧ فبراير ١٩٨٢ .

العنصرى فى جنوب افريقيا . لذلك فان بريتوريا تسعى بكل وسيلة الى افشال هذا المسار فى زمبابوى .

وفى ناميبيا يتميز الموقف بتعنت بريتوريا الدائم أمام الجهود الرامية الى انجاح المفاوضات الرامية الى ايجاد تسوية قوامها تمكين الشعب الناميبى من الحصول على استقلاله وبرغم وساطة رئيس زامبيا « كواندا » الذى التقى مرتين مع قيادات النظام العنصرى لتسوية المشكلة الناميبية وبرغم اللقاءات التى تمت فى جزر الراس الأخضر بين مسؤولين من جنوب افريقيا وانغولا فضلا عن ابداء بلدان المواجهة استعدادها لايجاد تسوية عادلة للقضية الناميبية فان بريتوريا تمادت بفضل الدعم الديبلوماسى الامريكى لها فى عنادها واضرارها على افشال كل محاولة ترمى الى منح الشعب الناميبى حقه فى تقرير مصيره .

أوضاع المراة فى فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا

الأمم المتحدة وحقوق المراة :

وضعت الأمم المتحدة نصب عينيها تحقيق المساواة بين الرجل والمراة فى الحقوق والواجبات وفرص الحياة وفيما يجب لكل منهما من الاحترام والعدل فى الاطار (الانسانى) كما جاء فى ديباجة الميثاق ، ونصت عليه المواد ١٣ ، ٥٥ ، ٧٥ ، فتكونت لجنة المراة من الدول الأعضاء عام ١٩٤٦ للعمل على مساواة المراة بالرجل فى ميادين السياسة والاقتصاد والتعليم والحقوق المدنية والاجتماعية . هذا فضلا عما نص عليه الميثاق الدولى لحقوق الانسان ، واعلان القضاء على التمييز ضد المراة ، ثم الاعلان الخاص بحماية النساء والأطفال عند اى طارىء أو فى النزاع المسلح كما تناولت بعض اجهزة الأمم المتحدة حقوقا معينة للنساء كالاتفاق الخاص بالحقوق السياسية للمراة (١٩٥٢) . والاتفاق حول جنسية الزوجة (١٩٥٧) والاتفاق الخاص بتحديد سن الزواج ، وتسجيله واحترام رغبة المراة فى الرفض أو القبول (١٩٦٢) ثم التوصيات الخاصة بهذه الحقوق (١٩٦٥) وأخيرا الاتفاق بمنع البغاء أو التجارة بالأفراد (١٩٥٠) تم الاتفاق الاضافى بمنع الرق وتجارة الرقيق أو ممارسة اى عمل من هذا القبيل (١٩٥٦) . كما أدانت اليونسكو أى تفرقة بين الرجل والمراة فى التعليم (١٩٦٠)(٨) .

---

(٨) انظر : مطبوعات لجنة المراة ــ الأمم المتحدة ــ رقم ٦٨ ، ٧٨ لعام ١٩٧٩ ، أرشيف المركز الاعلامى للامم المتحدة ، القاهرة .

ولعل ابرز ما قامت به الأمم المتحدة من العمل على تقدم المراة واقرار حقوقها هو ما اقرته الجمعية العامة بجلستها فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧ باعلان القضاء على اى تفرقة ضد المراة ، فقد جاء فيه : انه بالرغم مما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وما عرضت له أجهزة الأمم المتحـدة ووكالاتها المتخصصة بهذا الشأن ، وبالرغم مما حققه مبدأ المساواة فى الحقوق من تقدم ، فان المراة مازالت تعانى الكثير من الوان التفرقة والتمييز ضدها .

ولكى توضع المعايير والمبادىء التى اقرها الاعلان وتوصـيات الأمم المتحدة موضع التنفيذ وتكون لها قوة الزامية فقد صيغ مشروع اتفاقية للقضاء على التمييز ضد المراة تبلورت فيه جميع المبادىء التى سبق أن صدرت عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة نيابة عن المجتمع الدولى . وقد صدرت هـذه الاتفاقية فى ديسمبر ١٩٧٩ وأعلن عن صدورها فى مؤتمر المراة العـالمى الذى انعقد فى كوبنهاجن ١٩٨٠ لمناقشة ما تم تنفيذه خلال الأعوام الخمسة التى مضت على اعلان بدء عقد المراة العالمى فى المكسيك عام ١٩٧٥ .

وقد تضمنت مقدمة هذه الاتفاقية عرضا عاما لأسباب صدورها .

وقد جاء فى هذه المقدمة :

« ان الجمعية العامة اذ ترى أن أحد مقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها فى المادتين ١ و٥٥ من الميثاق هو تعزيز الاحتـرام العالمى لحقـوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز بما فى ذلك التمييز على أسـاس الجنس . واذ تشير الى أن الجمعية العامة قد أصدرت فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧

اعلان القضاء على التمييز ضد المراة .

واذ تشير بوجه خاص الى قرارها الصادر فى ديسمبر ١٩٧٨ بشأن صياغة اتفاقية للقضاء على التمييز ضد المراة .

واذ نرى أن التمييز ضد المراة يتنافى وكرامة الانسان ورفاهية المجتمع ويشكل عقبة فى سبيل التحقيق التام لقدرات المراة .

فانها تؤكد أن المراة والرجل يجب أن يشتركا ويسهما على أسـاس

المساواة فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وان ينعما بالتساوى فى الأحوال المعيشية المحسنة واقتناعا منها بأنه من الضرورى تأمين الاعتراف العالمى قانونا بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

وتشدد على أهمية استئصال جذور التمييز العنصرى ، وجميع أشكال العنصرية ، والاستعمار الجديد ، والعدوان والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والتدخل فى الشئون الداخلية للدول ، أمر أساسى بالنسبة لتمتع الرجال والنساء بحقوقهم تمتعا كاملا(٩) .

كما تؤكد هذه الاتفاقية على أن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل يتطلب أحداث تغيير فى الدور التقليدى المتعارف عليه بالنسبة للرجل . والحقيقة أن هذه المقدمة قد لمست كل ما يجب أن يتحقق وما يجب أن يختفى من على خريطة العالم من أجل تحقيق المساواة أو بمعنى آخر زوال التمييز ضد المرأة .

وقد جاءت بنود الاتفاقية الثلاثين فى ستة أجزاء ولعله من المفيد أيضا أن نذكر التعريف الذى قدمته هذه الاتفاقية فى الجزء الأول لمصطلح التمييز ضد المرأة .

جاء « أنه يعنى أى تفرقة أو استبعاد أو تقييد ويتم على أساس الجنس. ويكون من اثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساويها بالرجل — بحقوق الانسان والحريات الأساسية فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية أو فى أى ميدان آخر ، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية » .

ومن المهم أيضا ابراز ما جاء فى هذه البنود من ناحية واجب الدولة الموقعة على الاتفاقية من أجل تحقيق سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة وقد جاء ذلك فى ٧ فقرات تدور كلها حول مسئوليات الدول فيما يلى :

---

(٩) انظر : اتفاقية القضاء على اشكال التمييز ضد المرأة — الأمم المتحدة ، ١٩٧٩ .

* ان تجسد مبادىء المساواة فى دساتيرها الوطنية وتشريعاتها المناسبة اذا لم يكن هذا المبدأ قد ادمج فيها حتى الآن .

* اقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة عن طريق المحاكم .

*التزام السلطات والمؤسسات بالامتناع عن الاضطلاع بأى عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة .

* اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة . بما فى ذلك التشريع لتعديل أو الغاء القوانين والأنظمة والاعراف والممارسات القائمة والتى تشكل تمييزا ضد المرأة .

* الغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية(١٠) .

والواقع ان هذه الاتفاقية ليست الوحيدة التى تتناول حقوق المرأة ومبادىء مساواتها بالرجل مع الأخذ فى الاعتبار التميز فى طبيعة المرأة ولذلك تضمنت الاتفاقية المسائل الخاصة بالأمومة وحقوقها .

ويلاحظ انه رغم تعدد الاتفاقيات التى تصل الى ٤٤ اتفاقية حالية تعالج قضايا المرأة ومشاكلها — ان هذه الاتفاقيات لم تغط كل المشاكل الخاصة بالمرأة مثل قوانين الأسرة التقليدية وتأثيرها على أوضاع المرأة وأيضا العنف الجسدى ضد المرأة .

ويمكن القول ان هناك ١٧ اتفاقية صدرت عن الأمم المتحدة ، واتفاقية واحدة عن اليونسكو تتعامل مع مشاكل المرأة وحقوقها مباشرة . ثم حقوق المرأة السياسية والزواج ، والحد الأدنى لسن الزواج ، وجنسية المرأة المتزوجة والغاء جميع اشكال التفرقة العنصرية ، والابارتيد وتحريم السرقة والتجارة فى البشر .

أما الاتفاقية الصادرة عن اليونسكو ، فخاصة بضرورة انهاء التفرقة وتطوير المساواة فى الفرص والمعاملة للجميع فى مجال التعليم .

---

(١٠) المصدر السابق .

وهناك ٢٦ اتفاقية صدرت عن منظمة العمل الدولية ، تتناول أساسا ظروف العمل والحقوق الخاصة بعمل المرأة ، وحماية الأم ، وحقوق المرأة فى الريف .

وحتى الآن لم توقع على هذه الاتفاقية ٧٦ دولة منها جنوب افريقيا واسرائيل ولعل أسوأ مظاهر التفرقة والتمييز بمعناه الشامل تلك التى تعانى منها المرأة الفلسطينية فى ظل الحكم الصهيونى فى فلسطين المحتلة والمرأة الافريقية فى ظل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وقد يستلزم هذا الكشف عن حقيقة الأوضاع النسائية الفلسطينية والافريقية فى مجالات التعليم والانتاج والمشاركة فى النضال الوطنى فى ظل النظامين الصهيونى والعنصرى ولكن هناك صعوبة موضوعية تحول دون الحصول على المعلومات الدقيقة فى هذا الشأن وذلك بسبب الحظر الذى تفرضه تلك الأنظمة على المعلومات التى تتعلق بالواقع المأساوى للشعبين الفلسطينى والافريقى فضلا عن أن الاحصاءات الرسمية التى تصدرها تلك الحكومات لا تشمل أوضاع المرأة . كما أن واقع الشتات الذى يعيشه الشعب الفلسطينى يضاعف من هذه الصعوبات التى تزداد ازاء ندرة الدراسات الميدانية لواقع المرأة الفلسطينية .

ولذلك سوف نقتصر محاولتنا على رصد المؤشرات العامة بهدف استخلاص الملامح الأساسية لخريطة الواقع النسائى العربى والافريقى فى كل من فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا .

أوضاع المرأة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة :

يخوض الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة نضالات عدة فمى حين تقف كافة ئاته وشرائحه بقوة وصلابة لمقاومة الاضطهاد القومى المتمثل فى سياسة التجويع والتفريغ والقهر تخوض المرأة الفلسطينية نضالات مستمرة ضد الاضطهاد الاجتماعى الذى عانت منه كثيرا والذى تمثل فى خضوعها الطويل وتبعيتها لسلطة الرجل سواء كان زوجها أو والدها أو أخاها مما ابقاها طويلا فى عزلة وسلبية وأبعدها عن ممارسة ادوارها الأخرى سواء فى مجال الانتاج الاجتماعى العام أو المشاركة الفعالة فى عمليات التغيير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتتواكب نشأة الحركة النسائية

الفلسطينية مع تصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الانتداب البريطانى والغزو الصهيونى وهى تعود الى عام ١٩٢١ حيث نشأت جمعية (نادى السيدات العربيات) ومركزها القدس لتدارس مهامها فى رفع مستوى المراة فى مجالى التعليم والتدريب المهنى . كما مارست مهامها فى تقديم العون الاجتماعى للمجتمع الفلسطينى ، الا انه لم يمض عامين على نشأة هذه الجمعية حتى أجبرت على التوقف عن ممارسة نشاطها الاجتماعى الذى اقتصر على ما يسمى (لجان الاسعاف) وذلك لجمع التبرعات لغايات اجتماعية وقومية .

وفى عام ١٩٢٩ تم انشاء أول نقابة فلسطينية تحت اسم (الاتحاد النسائى العربى) وقد شارك هذا الاتحاد فى النضال الوطنى الفلسطينى ضد الانتداب البريطانى وانتشار الحركة الصهيونية على الأراضى الفلسطينية ومارس دوره كجزء أساسى فى اطار انتفاضة البراق عام ١٩٢٩ .

وفى عام ١٩٣٨ دعى (الاتحاد النسائى العربى) الى عقد مؤتمر عام للمراة العربية وكان ذلك بالاتفاق مع المناضلة الرائدة هدى شعراوى رئيسة الاتحاد النسائى العربى العام فى البلاد العربية ، وبالفعل عقد هذا المؤتمر فى مدينة القاهرة تحت شعار (الدفاع عن فلسطين) من أجل فضح سياسة الانتداب البريطانى ومؤامراته لتهويد الأرض(١١) .

وفى عام ١٩٤٨ استكملت المراة الفلسطينية دورها فى النضال الى جانب الرجل وارتقت به الى اعلى درجاته حيث حملت البندقية من أجل الدفاع عن وطنها وفى نفس الوقت استمرت فى تقديم خدماتها فى الحقل الانسانى فكانت تقوم بتضميد جراح المناضلين ورعاية اسر وأبناء الشهداء . ومن هذا نقول بأن كفاح المراة الفلسطينية حاليا فى الأراضى المحتلة وعلى كافة المستويات ليس الا امتدادا طبيعيا لدورها التاريخى فى النضال كجزء لا يتجزأ من الوطن الفلسطينى .

هذا وقد ازدادت معاناة المراة الفلسطينية بعد الاحتلال الاسرائيلى

---

(١١) انظر : جمعية الهلال الاحمر : أوضاع المراة الفلسطينية ونشاطاتها فى الأراضى المحتلة ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولى الأول للمراة العربية والافريقية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٥ .

١٩٦٧ لما تبقى من الأرض الفلسطينية حيث يستخدم الحكم العسكرى الاسرائيلى صلاحيات ادارية واسعة جدا ، وشبكة خاصة من المحاكم العسكرية تحت ستار الحفاظ على ما يسمونه بالأمن ، ويرتكب الحكم العسكرى الصهيونى صورا عديدة من الارهاب والاضطهاد ضد الأقلية العربية فى الشريحة المحتلة عام ١٩٤٨ وفى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين لا يجرى مثيلها الا فى الدول التى تسيطر عليها الأقلية البيضاء العنصرية مثل جنوب افريقيا وناميبيا .

ان المرأة الفلسطينية التى تمثل شريحة أساسية فى المجتمع الفلسطينى حرمت بسبب الاحتلال الصهيونى من كافة حقوق الانسان التىتنص عليها المواثيق والأعراف الدولية ويتمثل ذلك فيما يلى :

١ — سلب حقوقها فى الملكية (المنقولة وغير المنقولة) ، ومنعها من استخدامها أو منعها من الاتصال بشخص آخر .

٢ — انتهاك حقوقها المهنية وخصوصا فى الأجهزة الاعلامية كالصحافة مثلا وأبرز مثال عمليات الاعتقال المتكررة وفرض الاقامة الجبرية على الصحفية رموندا الطويل وغيرها .

٣ — الاقامة الجبرية فى مناطق يحددها الحكم العسكرى .

كما يفرض الحكم العسكرى الاسرائيلى من خلال المادة (١١١) الاعتقال الادارى على كل شخص تقرر سلطات الحكم العسكرى لسبب ما ، اعتقاله فترة غير محدودة دون محاكمة ، ودون توجيه اى تهمة اليه وقد سن المادة (١١٢) خصيصا حتى يتمكن من طرد اى مواطن عربى خارج البلاد ونفيه .

واستغل الحكم العسكرى الاسرائيلى هذه المواد التى ضمها لما يسميه بالقانون لطرد عائلات وعشائر بكاملها . كما يمارس الاسرائيليون عمليات قمع جماعية ضد العرب فى القرى واحياءالمدن حيث يجرى غرض منع التجول والقيام بحملات تفتيش ارهابية ، واخراج السكان من منازلهم ووضعهم فىالساحات العامة لمدة طويلة يتعرضون اثنائها الى قسوة الطبيعة بالاضافة الى قسوة الارهاب الصهيونى المنظم لدفعهم على الهجرة والنزوح .

ويطبق الحكم الصهيونى نفس المشروع المشبوه الذى يسمى مشروع نقل وتوطين السود الذى سنته سلطات جنوب افريقيا لانتزاع الأغارقة من أماكنهم الطبيعية ليلقى بهم فى أماكن يختارها النظام حيث لا يجدون بالفعل أى مصدر للعيش(١٢) .

قد اتخذ دور المرأة الفلسطينية الوطنى أبعادا جديدة بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ حيث دفعتها فظائع الاحتلال الاسرائيلى الى المشاركة فى قيادة النضال المدنى فى الأراضى المحتلة فخرجت على راس أول مظاهرة نسائية فى غزة فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٧ احتجاجا على الفظائع الاسرائيلية ضد العرب وفى أول اكتوبر من العام نفسه القت السلطات الاسرائيلية القبض على فاطمة برناوى بتهمة القاء قنبلة فى سينما « صهيون » وبسبب انتمائها لحركة التحرير الوطنى الفلسطينى وقد حكم عليها بالسجن مدى الحياة .. وقد أظهرت جراة بالغة لدى محاكمتها وكانت من الطلائع النسائية فى تطور أوجه نضال المرأة .

وقد شكلت المرأة نواة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال عام ١٩٦٨ حيث التحقت الكثيرات بحركة المقاومة وحملن السلاح .. وفى شهر كانون ثانى عام ١٩٦٨ اعتقلت خمس فتيات من نابلس لاشتراكهن فى النضال المسلح وايوائهن مناضلين ينتمون الى حركة فتح .. وفى تشرين الأول ١٩٧٣ اعتصمت ثلاثمائة امرأة فلسطينية من اقارب السجناء فى نابلس وجنين وطولكرم وبير السبع .

وفى عام ١٩٧٤ خرجت النساء بمظاهرة تأييد لياسر عرفات لظهوره أمام الجمعية العامة للامم المتحدة بمناسبة مناقشة قضية فلسطين .

وفى عام ١٩٧٥ أعلن شمعون بيريز الوزير الاسرائيلى مشروع الادارة المدنية فقامت المظاهرات احتجاجا على ذلك واستمرت لمدة اسبوعين .

وقد شهد عام ١٩٨٢ سلسلة طويلة من الأحداث والمصادمات بين

---

(١٢) انظر : أمينة الخطيب : وحدة نضال المرأة الفلسطينية والافريقية ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولى الأول للمرأة العربية والافريقية — القاهرة ، فبراير ١٩٨٥ .

المراة الفلسطينية وسلطات الاحتلال فى الأراضى المحتلة ذهب ضحيتها الكثيرات واعتقل الآلاف ومن أبرز هذه الاضرابات والمظاهرات والاعتصامات والمسيراتالاحتجاجية ما اشارت اليه الصحف التى تصدر فى الأراضى المحتلة . وهذه بعض الأمثلة :

١ — صحيفة القدس فى ١٩٨٢/١/١٣ منظمة نسائية فى الجولان توزع منشورات مناهضة لقرار ضم الجولان .

٢ — صحيفة القدس ١٩٨٢/١/٢٥ الهيئات النسائية وامهات ذوى المعتقلين تطالب بتحسين أوضاع المعتقلين .

٣ — صحيفة الفجر ١٩٨٢/٣/٢٥ — فرض نظام التجول على جنين ورفح والاضراب العام يعم غزة واستمرار المظاهرات العارمة فى مدن وقرى الضفة والقطاع مما أدى الى وقوع اصطدامات مع مواقع الجيش الاسرائيلى وجرحت كل من ملكية اسماعيل (١٤ سنة) وسوسن غايز رضوان (١٢ سنة) وفاطمة حسن السر (١٤ سنة) وهناء بولحية وهم من خان يونس.

٤ — صحيفة الشعب ١٩٨٢/٨/٨ اعتصام نسائى بالقدس احتجاجا على الغزو الاسرائيلى بلبنان .

وعلاوة على مشاركة المراة الفلسطينية فى قيادة النضال المدنى ضد الحكم العسكرى الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة فقد شاركت فى تنفيذ العديد من العمليات المسلحة واستشهد منهن الكثيرات . كما قامت السلطات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ بأبعاد عدد كبير من القيادات النسائية البارزة خارج الأراضى المحتلة باعتبارهم يشكلون خطرا على أمنها(١٣) .

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمراة الفلسطينية :

لا تزال مساهمة المراة الفلسطينية فى النشاط الاقتصادى محدودة

---

(١٣) انظر : لجنة العمل النسائى — رام الله : دراسة ميدانية حول أوضاع المراة الفلسطينية فى المناطق المحتلة — مجلد المراة والتنمية فى الثمانينات الصادر عن المؤتمر الاقليمى الثانى للمراة الخليجية ، الكويت ، ص ٩٢٧ — ٩٧٧ .

ويزداد انخراطها فى مجال العمل بازدياد تدهور الحالة الاقتصـــادية فى المناطق المحتلة . ولكن يلاحظ ان مجالات العمل المتاحة للمراة الفلســـطينية محدودة جدا وهى تنحصر فيما يلى :

١ ـــ الأعمال المرتبطة بالمفهوم الاجتماعى الشائع حول دور المـــراة التقليدى (أعمال الخياطة ـــ التنظيف ـــ الطبخ ـــ الأمومة) .

٢ ـــ الأعمال البسيطة الروتينية مثل تعبئة الدواء والحلويات .

٣ ـــ مجالات العمل التى تضم خبرات يدوية ومادية كالعمل فى الزراعة أو بعض الحرف اليدوية(١٤) .

ويمكن ارجاع ذلك الى عدة عوامل تتلخص فيما يلى :

١ ـــ التفتت والتشتت الذى يعيشـه المجتمع الفلسطينى والى ارتباط أوضاع التجمعات الفلسطينية الاقتصادية بأوضاع الأقطار المتواجدة فيها .. وبطبيعة العلاقات السائدة فى هذه الأقطار ودرجة تطورها .

٢ ـــ والعامل الثانى له علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة التى باتت تتقبل عمل المراة فى هذه المجالات (التعليم ـــ الصحة ـــ السكرتاريا) بلغت نسبة اللواتى تمارسن نشاطهن الاقتصادى فى قطاع الخدمات من مجمـــل القوة العاملة النسائية فى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أكثر من ٤٧٪ مقـــابل ٢٤٪ بين الذكور (عام ١٩٧٨) وفى الضفة الغربية تعمل نحو ٤٦٪ من مجموعات المستخدمات (الموظفات والعاملات بأجر) فى مجالات مهنية وفنية واكاديمية مقابل ٨٪ من الذكور من الفئة نفسها .. وفى غزة بلغت النسبة ٦٢ر٥٪ بين الاناث مقابل ٦ر٦٪ بين الذكور (١٩٧٩) وفى مخيمات لبنـــان بلغت نسبة الاناث اللواتى يمارسن عملا فى المجال المهنى والفنى والاكاديمى وفى مجال الخدمات الأخرى نحو ٤١٪ من مجموع القوة العاملة النسائية .. مقابل ٢٢٪ بين الذكور فى حين بلغت هذه النسبة ٦٤٪ فى مخيم اليرموك ٢١٪ فقط بين الذكور (١٩٧٩) ونجد الظاهرة نفسها فى الأماكن الأخـــرى للتجمعات الفلسطينية .

---

(١٤) المصدر السابق ، ص ٩٣١ .

٣ — ان تقسيم العمل هذا .. المفروض على المرأة الفلسطينية فى أماكن تواجد الشعب الفلسطينى المختلفة جزء من الواقع الطبقى وامتداد للتركيبات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات التى يتواجد فيها شعبها ان وضع المرأة الفلسطينية امتداد لظروف الاحتلال والاقتلاع والتشريد من جهة ولتركيبة المجتمعات العربية التى تعيش ضمنها التجمعات الفلسطينية .. ولطبيعة الدولة الصهيونية وسياستها التوسعية الاستيطانية من جهة أخرى .. ومن هنا يأتى التداخل الحاد بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بالنسبة للمرأة الفلسطينية والعربية .. فاضطهاد المرأة وكافة اشكال التمييز أو التفرقة التى تعرض لها هى جزء من الواقع الطبقى الذى تعيشه وانعكاس للايديولوجية السائدة .

٤ — ان بقاء الأمومة (رعاية الطفل والعناية البيئية) مهمة محصورة بالمرأة يشكل القاعدة المادية لعدم المساواة بين الجنسين .. ولابد من تحويل الأمومة الى وظيفة اجتماعية لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة فى العملية الانتاجية .

ويعكس تقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة اثاره السلبية على سائر الظواهر الاجتماعية مما يجعلها تساهم بدورها فى استمرارية التمييز ضد المرأة فالزواج المبكر لا يزال العرف السائد .. فأغلبية النساء الفلسطينيات يتزوجن ما بين سن ١٤—١٩ (تتراوح النسبة ما بين ٦٠٪ ، ٧٥٪) يتزوج غالبية الرجال ما بين سن ٢٠—٢٩ (٦٥٪ الى ٧٥٪) وفى الضفة الغربية تبين من احدى الدراسات التى تناولت وضع مئة امرأة متزوجة أن ٧٥٪ منهن تتزوجن قبل سن العشرين وان أكثر من ٥٠٪ تزوجن من اقرباء لهن .. هذا رغم ان الهجرة بين الشباب من العوامل التى ساهمت فى تأخير سن الزواج فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .. ان نسبة التكاثر بين الشعب الفلسطينى لاتزال من أعلى النسب فى العالم .. وفى ظل غياب المؤسسات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة .. وفى ظل التخلف والتشويه الاقتصادى اللذين يسودان المجتمعات العربية التى تتواجد فيها التجمعات الرئيسية للشعب الفلسطينى .. وفى ظل الايديولوجيا المسيطرة تقف أعباء الأمومة والمسئولية المنزلية كحواجز موضوعية أمام مشاركة المرأة الجديدة فى النشاط الاقتصادى وفى المجال الانتاجى غير التلقيدى .

المراة الفلسطينية فى مواجهة الغزو الثقافى الصهيونى (التعليم) :

تدرك اسرائيل أن العملية التعليمية ليست عملا محايدا بل هى عملية تهدف الى تغيير واعادة بناء للشخصية الوطنية بغية توجيه هذه الشخصية نحو مسئولياتها القومية والاجتماعية . ولذلك استحدثت الحكومة الاسرائيلية معوقات عديدة كى تحول بين ابناء الشعب الفلسطينى وخصوصا النساء وبين الاستمرار فى العملية التعليمية .

وتتلخص أهداف السياسة التعليمية الاسرائيلية فى المناطق العربية المحتلة فيما يلى :

١ — عرقلة عملية النمو الثقافى واعاقة تطويرها كما ونوعا فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ — اعاقة التعاون المتبادل بين المؤسسات الاكاديمية والتعليمية وصولا الى تفكيك العلاقات الثقافية والوطنية بين سكان المناطق المحتلة .

٣ — استغلال قدرات الشباب الفلسطينى وتحويلها الى قوة عمل رخيصة تعمل فى دائرة الاقتصاد الاسرائيلى .

٤ — تهجير الكفاءات والكوادر العلمية .. التى ترفض التعاون مع السلطات الاسرائيلية .

كما تواجه اسرائيل محاولات الجامعات الفلسطينية لتطوير كلياتها وتوسيعها من أجل استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات (بخاصة أن هذه الجامعات تستوعب سنويا حوالى ٣٠٠٠ طالب وطالبة من أصل ١١٫٠٠٠ طالب وطالبة يجتازون المرحلة الثانوية) بفرض الأوامر العسكرية والتعديلات « القانونية » التى تستخدمها السلطات الاسرائيلية فى تحقيق أهداف سياستها التربوية تجاه التعليم فى المناطق المحتلة(١٥) .

---

(١٥) زيبورا طوبى وآخرون : المراة والتعليم فى الأراضى المحتلة ، ورقة مقدمة الى مؤتمر المراة العالمى بمناسبة انتهاء عقد المراة ، نيروبى ، يوليو ١٩٨٥ .

ورغم اشكال القهر المتعددة التى تمارسها السلطات الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى ككل والمراة على وجه الخصوص لحرمانه من ممارسة أبسط حقوقه التى نصت عليها المواثيق العالمية والمحلية ومنها تحصيل العلم واكتسابه فان الجامعات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تخوض نضالا دؤوبا من أجل تكريس وجودها وذلك اقتناعا منها بأن القوانين والأوامر العسكرية الاسرائيلية لا تشكل سوى حلقة من حلقات القهر القومى والاجتماعى الذى تفرضه سلطات الاحتلال الصهيونى على أبناء وبنات الأرض المحتلة .

وضع المراة الافريقية فى ظل النظام العنصرى فى جنوب افريقيا :

قد يكون من المفيد الاشارة بايجاز الى ملامح النظام العنصرى المعروف بالابارتهيد الذى لا يكاد يطبق الا فى جنوب افريقيا وناميبيا وهو يعنى انعدام قيام صلات من أى نوع بين المجموعات السكانية فى جنوب افريقيا ويشكل الافريقيون أغلبية السكان (٢٢ مليون) ويليهم الاسيويون (٣ر٥ مليون) ثم البيض سلالة المستعمرين والمهاجرين الأوروبيين (٣ مليون) ويشغل البيض قمة السلم الاجتماعى ويسيطرون على كافة مصادر السلطة والنفوذ السياسى والاقتصادى ويبلغ أجر العامل الابيض خمسة أضعاف أجر الافريقى الأسود. كما يملك البيض ٨٧٪ من الأراضى الخصبة ولا يبقى للافريقيين سوى الأراضى القاحلة الجرداء حيث يعيشون فى المعازل المعروفة بالبانتوستان ولا يجوز لهم اجتيازها أو الدخول فى مناطق البيض الا باذن أو تصريح للعمل(١٦) .

وفى ظل هذا النظام تعيش المراة الافريقية محرومة من كافة الحقوق الانسانية .

لا تعانى المراة الافريقية من التفرقة العنصرية فحسب بل تعانى من التفرقة القائمة على الجنس أشد مما يعانى الرجل الافريقى من التفرقة العنصرية . اذ تضع قوانين الابارتهيد كثيرا من القيود على اقامتها وعلى فرص العمل المتاحة لها وعلى حريتها فى التنقل مما لا يدع لها فرصة للاقتراب من مدن البيض ، فضلا عن الاقامة بها ، فاذا وانتها فرصة العمل فيها فان

---

(١٦) انظر : مجلة سيشابا لسان حال حزب المؤتمر الوطنى الافريقى، الأعداد : ديسمبر ١٩٨١ ، يونيو ١٩٨٢ ، يوليو ١٩٨٤ ، لندن .

أجرها يقل عن أجر الرجل الافريقى فى العمل الواحد بكثير . كما لا يتاح لها فرص البقاء أو الاقامة فى مناطق البيض الا لمدة قصيرة مقيدة بتصريح من المسئولين يلغى فى أى وقت ودون سبب .

وبينما تضطر الحاجة الرجل الأبيض الى العمالة الافريقية . فيسمح للافريقى بالاقامة المقيدة كنزيل غير مقيم ولمدة العمل فحسب . فانه لا يسمح له باصطحاب زوجتهوأولاده ، وعليه أن يبقيهم فى معازلهم الجرداء ، ولا يتاح له فرصة زيارتهم الا لمدة اسبوعين فى العام مما يدمر حياتهم الاسرية(١٧) .

أما المراة السوداء المتعطلة فهى على حد قول جين كولز « نفاية لا حاجة انيها » فاذا قعد بها المرض أو ادركتها الشيخوخة أصبحت فريسة العزل والابعاد ، تحملها مع أمثالها (لوارى) الحكومة من المدن او من أرض الايواء التى تجاور أراضى البيض والمعروفة « بالبقع السوداء » حيث يلقى بهن فى بيوت عارية من غير أسقف تقام فوق أرض جرداء وعرة ، وفى مكانناء عن اقامة البيض خال من كل وسائل الراحة أو أى نوع من أنواع الخدمات العامة فلا طرق ولا مدارس ولا تليفون ولا وسيلة للاسعاف ، وفى تلك المعازل النائية تعيش اربعة ملايين امراة سوداء ، وعليهم أن يقمن بكل ما تتطلبه حياتهن من الغذاء والكساء لهن ولأطفالهنفضلا عن اداء الضرائب الحكومية المقررة(١٨) .

فاذا كانت المراة الافريقية اكثر حظا ووجدت الزوج والحياة الأسرية فى مدينة من مدن البيض فانها تعيش تحت تهديد الابعاد لأى سبب من الأسباب كالطلاق أو الترمل اذ تفقد حقها فى البقاء فى مسكنها ، فاذا كانت تعيش فى كنف ابويها قبل أن تتزوج ، فانه لا يسمح لها بالعمل ما لم تجد بيتا وهو ما يتعذر على المراة الافريقية أن تحصل عليه ، فاذا اشتركت فى التظاهر السياسى أو فى عمل من أعمال الاضراب أو تعطلت ولم يعد لها عمل ، فانها تفقد حقها فى الاقامة ، ويقصى بها الىالمعازل .

---

(١٧) انظر : وثائق لجنة مناهضة التفرقة العنصرية ــ ادارة الشئون السياسية ومجلس الأمن ، الامم المتحدة ، نيويورك ، يونيو ١٩٧٦ .

(18) Jane Coles : Some Facts of life for Women in South Africa. The Committe against apar theid. New York. 1978. pp 8-11.

وتشير جين كولز فى تقريرها الذى أشرنا اليه أن التفرقة الثنائية التى تعانى منها المراة الافريقية وهى تشمل الفرقة العنصرية والتفرقة على اساس الجنس قد كتبت عليها منذ مولدها وعليها أن تواجهها فى كل ادوار حياتها فكل حق من حقوقها قد تحدد مسبقا ولا يوجد أى شكل من أشكال المساواة بينها وبين الرجل وما من سبيل لتغيير ذلك الا بتغيير المجتمع من أساسه .

الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمراة الافريقية :

من أسوأ ما تتضمنه قوانين الابارتهيد حرمان الملونين والسود من أراضيهم واضافتها الى أراضى البيض ، وحين ينتزع السود من أراضيهم يوضعون فى المعازل أو فى أراض جافة مقفرة . وهذه المعازل قد اعدت فى الواقع للمسنين من الرجال والنساء والأطفال عامة ممن لا يحتاجهم سوق العمل فى مؤسسات البيض ، وكثيرا ما يعوزهم المأوى فيقيمون فى الخيام ، حين تغفل السلطة اقامة مساكن لاستقبالهم . فاذا حدث واعدت السلطة لهم المساكن فانها تكون من السوء بدرجة لا تليق بسكنى الآدميين .

وتقاسى المراة حين تضطلع بخدمة المسنين والأطفال كثيرا فهى المسئولة عن اعالتهم ، وفى مثل تلك المعازل الجافة البعيدة عن موارد الماء عليها أن تحمله من منابعه النائية وغالبا ما تكون حفرا بقاع الأنهار الجافة واذا قدر لها أن تعيش فى المدن فان قوانين الابارتهيد تعمل على حرمانها من كل وسائل الراحة ، فالأحياء المعدة للملونين فى مدن البيض تفتقر الى الماء ووسائل الاضاءة . والمنازل لا توفر لقاطنيها الراحة أو الحياة الخاصة . ولا تستطيع المراة أن تملك فيها دارا الا بالايجار ، وقد حرمت حتى هذا الحق منذ عام ١٩٦٨ فاذا ترملت كان عليها أن تنزح عنها وتعود الى حياة المعازل . أو تعيش فى كنف رجل محظية أو خليلة ، فاذا عادت تكون قد فقدت مسكنها(١٩) .

التعليم :

لا يلقى الملونون فى جنوب افريقية أى نوع من الرعاية التعليمية

---

(١٩)انظر : حسين فوزى النجار : المراة والابارتهيد فى جنوب افريقيا — مركز مناهضة العنصرية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، أغسطس ١٩٧٩ ، ص ١٧ — ١٩ .

وأكثرهم لا يتلقى أى نوع من التعليم الا فى مدارس الارساليات التبشيرية ومع ذلك فان عليهم أن يقوموا بنفقات تعليمهم ، وكثيرا ما يتعذر على الطفل الافريقى أن ينال نوعا من التعليم لعجز أسرته عن القيام بنفقات تعليمه ، فاذا استطاعت الاسرة أن تقوم بنفقات تعليم أبنائها فانها تقدم تعليم البنين على البنات ، ولما كان الفقر هو العائق الأساسى للتقدم فى المجتمعات الافريقية فانه غالبا ما يكون السبب فى حرمان البنات من التعليم ، هذا فضلا عن هبوط مستوى التعليم وقصوره فى مدارس الملونين .

ومن المألوف أن تنزح من نالت حظا من التعليم من بين النسوة الافريقيات للعمل فى المدن فلا يبقى فى الريف غير الأميات ، ونادرا ما تجد زوجه قد نالت حظا من التعليم فى الريف . ولما كان تعليم المرأة الافريقية قاصرا غاية القصور فانها لا تنال حظا من الوظائف العامة ، ولا تستطيع بالتالى الارتفاع بمستواها المادى ومادام هذا الحرمان قائما فانها لا تستطيع أن تتخطى سلك الدائرة المقفلة من العجز والحرمان ومازالت أعداد المتعلمات من البنات دون اعداد المتعلمين من البنين بمراحل . ولم يكن حتى عام ١٩٧٣ من النساء الافريقيات اللواتى نلن تعليما عاليا غير أربع طبيبات ومدرستين بالجامعة وأربع أمينات للمكتبات .

العمل :

ونادرا ما تحصل المرأة الافريقية على العمل وان حصلت عليه فبأدنى الأجور وتكون تحت رئاسة من هن دونها فى القدرة وأصغر منها فى السن ، حتى الأعمال التى لا يقوم بها غير النساء فى البلاد التى تفرق فى العمل بين المرأة والرجل يقوم بها الرجل الابيض وتحرم منها الملونة والافريقية وفى المعازل ، كما يقول « هـ.ج سيمون » تتضاءل فرص العمل المجزى أمام المرأة الافريقية فليست هناك صناعات يمكن أن تعمل فيها ، وليس أمامها غير الخدمة فى البيوت وأكثرهن يعمل فى فلاحة الأرض وتتراوح نسبة العاملات منهن فى هذا الميدان ما بين ٨٠٪ و٩٠٪ والأرض التى يعملن فيها ليست لهن بل هى ملك البيض أما القلة التى تعمل منهن فى حقل التعليم أو فى التمريض فانها من الضآلة بحيث لا تذكر . وفى دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية ، اكتشفت ان ١٣٫٦٪ من العاملات الافريقيات فى الريف هن اللواتى يجدن عملا مجزيا وأكثرهن من العاملات فى فلاحة أراضى البيض أو فى خدمة

أسرهن ، حتى وان كن ممن يحسن القراءة والكتابة أو نلن حظا طيبا من التعليم . اذ أن قوانين الابارتهيد تحول بينهن وبين الاقامة أو العمل فى المدن وتحملهن على الاقامة فى المعازل(٢٠) .

المراة الافريقية فى ظل القوانين العنصرية :

لا تتساوى الزوجة الافريقية مع الزوج من الناحية القانونية سواء من حيث القانون العرفى أو من حيث القانون الوضعى بنصوصه الملتوية . فطبقا للقانون الخاص بادارة البانتوستان لعام ١٩٢٧ : ليس للزوجة حق المساواة بزوجها وفى قانون الناتال ان المراة الافريقية تابعة للرجل وهو وليها سواء كان هذا الرجل هو الأب او من يرثه او الزوج ، فاذا طلقت انتقلت الولاية الى الأب او من يرثه ، ولا تملك المراة الافريقية غير المتزوجة فى قوانين الناتال حرية التصرف ما لم تثبت انها تملك عقارا ثابتا . أو انها رشيدة متعلمة تحسن التصرف مدبرة وغير مسرفة ، ولا يسرى هذا النص على الزوجة حتى وان هجرها زوجها أو تركها دون نفقة . ولا يتيح هذا الوضع للمراة الافريقية حق التعاقد أو المقاضاة أو التقاضى . كما لا يتيح لها حق الانتقال من مكان الى آخر دون اذن من وليها وليس لها أن تملك الا حاجياتها الشخصية ، وما تكسبه من مال يكون تحت وصايته وله أن يسنوفى منه ديونه .

ويبرر المسئولون فى حكومة جنوب افريقية هذا الوضع بانه يتفق مع القوانين القبلية الافريقية الا أن هذه القوانين — كما جاء فى تقرير الأمين العام للامم المتحدة الى لجنة المراة — وان اتفقت مع الحياة الجماعية للمجتمعات الافريقية ، فانها لا تتفق مع الطابع الفردى الذى تقوم عليه قوانين البانتوستان ، فبينما ترعى القوانين القبلية حقوق المراة ، تهدمها قوانين البانتوستان الجديدة وتعمل على استعبادها(٢١) .

الزواج والاسرة :

يخضع الزواج فى جنوب افريقيا لقيود اللون والعنصرية ، وفقا

---

(٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٢ — ٢٣ .
(٢١) تقرير الى لجنة أوضاع المراة من السكرتير العام للامم المتحدة ، نيويورك ، ربيع ١٩٧٨ ، ص ٢١ .

للقانون الذى يحول دون قيام علاقة جنسية او زواج بين البيض والسود ، ففى قانون ١٩٢٧ تعد مثل هذه العلاقة جريمة ، بينما يمنع قانون الزواج المختلط لعام ١٩٤٩ أى زواج بين البيض وغير البيض ، فاذا خالف الابيض هذا القانون كان جزاؤه اقل بكثير مما يلقاه الملون من عقاب قاس ، واكثر من طبق عليهم هـذا القانون من البيض كن من النساء .

ووفقا لهذا القانون فان اى زواج يتم بين ابناء الجنس الواحد لا ينال الاعتراف ما لم يتم وفقا لقوانين المدنية او الكنسية ، ولما كان الافريقيون يجرون مراسم الزواج وفقا لتقاليدهم فان مثل هذا الزواج يكون باطلا قانونا ولا يعترف به أمام اى محكمة من محاكم جنوب افريقية ، مما يهضم حق الزوجة قبل الزوج عندما يهجرها أو يطلقها كما يشجع الزوج على الطلاق ويقوض بالتالى أركان الأسرة الافريقية .

أما كارثة الاسرة الافريقية حقا فانها الحصاد السيء لقوانين العمل القاسية اذ انها تلزم الافريقى رجلا أو امراة بالحصول على اذن مسبق بالعمل وفى مناطق معينة لا يتجاوزها ، ولا يسمح للزوجين بالعمل فى مكان واحد مما يحول بينهما وبين تكوين أسرة تتمتع بنوع من الاستقرار . وغالبا ما يتحطم الزواج بسبب هذه القيود البغيضة ، هذا فضلا عن الأعباء التى تنوء بها المراة فى معازل البانتوستان عندما يفترق عنها الزوج للعمل بعيدا ، فاذا اجبرتها مطالب الحياة القاسية على العمل لتعول ابناءها أو المسنين من أسرتها لا تجد سوق العمل الا فى خدمة أسرة البيض وما أقساها من خدمة تباعد بينها وبين من تعولهم فلا يبقى فى هذه المعازل غير المسنين والأطفال يقاسون الفقر والجوع والمرض والتشرد ، ولا يجد الأطفال من الرعاية الواجبة فى تلك السن الغضة ما يصون حياتهم ويحميهم من الانحراف .

المراة وحق التملك :

ليس للمراة الافريقية فى المعازل الحق فى ملكية اى أرض ، فاذا مات عنها زوجها فقدت حق الارث فى أرضه اذا ما اضطرتها الظروف للاقامة بعيدا عن بيت زوجها المتوفى ، أو رفضت العيش فى مكان آخر لا يرضى عنه أهل زوجها واذا كان عليها أن تعمل لتعول ابناءها بعيدا عن بيتها فانها تفقد الحق فى استغلال قطعة الأرض التى تحيط ببيتها على عكس الافريقى

من الرجال فانه يبقى مالكا لقطعة الأرض الملحقة ببيته وله حق استغلالها وزراعتها ، وكثيرا ما تكون تلك المراة الافريقية هى العائل الوحيد لأسرتها ، وحرمانها من الأرض يعنى حرمان من تعولهم من وسيلة العيش الوحيدة ، كما تمثل قوانين الوراثة تفرقة صارخة بين الرجل والمراة الافريقيين ، اذ أن ماترثه يذهب الى وليها وهو الذى يديره لها دون مشورة منها ، ويجرى العرف بين الافريقيين بألا ترث الاناث ويذهب الميراث الى الذكور ، حتى وان كان ما ورثته قد جاءها عن طريق الأم .

حرية الانتقـــال :

تحول قوانين جمهورية جنوب افريقيا دون حرية الانتقال للملونين الى مناطق البيض . وقد صدرت عدة قوانين تنظم وتراقب انتقال وهجرة الملونين الى مناطق البيض وهو القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٤٥ وقانون الغاء تصاريح البانتو وترتيب المسوغات رقم ٦٧ لعام ١٩٥٢ وقانون اعادة توطين البانتو رقم ١٩ لعام ١٩٥٤ . وبمقتضى هذه القوانين لا يجوز للملونين الاقامة فى المدن الا لوقت محدود ولحاجة العمل . واذا قدر للمراة الافريقية أن تحصل على تصريح يتيح لها حرية الانتقال الى مناطق البيض فانها عرضة لسحب التصريح منها لأى سبب كأن تشترك فى اضراب او اى عمل سياسى(٢٢) .

المقاومة الافريقية للحكم العنصرى فى جنوب افريقيا

لقد بدأت المقاومة الافريقية للغزو الأبيض يوم بدأ الغزو الأوروبى لجنوب افريقيا ورغم أن المعارك التى دارت بين الافريقيين والاوروبيين لم تكن متكافئة مما أدى الى نجاح الأوروبيين فى فرض سيطرتهم الكاملة على الأرض والموارد الطبيعية ولكنهم فشلوا فى اطفاء جذوة المقاومة الافريقية فقد ظلت مشتعلة تتخذ صورا عديدة غير انها لم تأخذ شكلها المنظم الا فى عام ١٩٢٢ حين تأسس حزب المؤتمر الوطنى الافريقى . وقد بدأ الحزب فى تعبئـــة الافريقيين للنضال ضد التفرقة العنصرية ومن اجل استخلاص حقـــوقهم المشروعة وكان العمال الافريقيون الذين يعيشون فى المدن هم ركيزة الحزب فى نضاله ومع تطور الوعى الوطنى وتصاعد نشاط الحزب وتغلغله بين

---

(٢٢) المصدر السابق ، ص ٢٢ — ٢٤ .

التجمعات الافريقية فى المعازل والمناطق الزراعية التى يملكها البيض أخذ الحزب يطور خططه وأساليب عمله فانتهج عدة أساليب تتلائم مع طبيعة وحجم الممارسات العنصرية التى كانت يقوم بها حكم الأقلية البيضاء ضد الافريقيين ومن أبرز هذه الأساليب الاضرابات والمقاطعة واشكال التظاهر المختلفة . وفى عام ١٩٥٥ أصدر الحزب ميثاق الحرية كمنهاج للعمل الوطنى من خلال التحالف مع القوى الأخرى المعارضة لنظام الابارتهيد فى داخل وخارج جنوب افريقيا . وقد واصل الحزب برنامجه فى تعبئة وتجنيد الآلاف من الشباب وقام بتشكيل تنظيم للشباب وآخر للنساء الى جانب تنظيماته الأخرى من صفوف العمال فى المدن. وتركزت استراتيجية الحزب فى النضال من أجل اقامة دولة ديمقراطية تضمن لجميع سكان جنوب افريقيا العدالة والمساواة فى الحقوق والمسئوليات دون تفرقة تميز بسبب اللون أو العنصر أو الجنس . ويؤمن حزب المؤتمر بسيادة التعايش والمساواة بين البيض والملونين الافريقيين داخل دولة ديمقراطية(٢٣) . ولم تنحصر المقاومة الافريقية للنظام العنصرى فى اطار حزب المؤتمر الوطنى الافريقى فحسب بل ظهرت بعض ردود الفعل الوطنية التى طرحت أساليب أخرى لمواجهة العنصرية تمثلت فى رفض الطرح السياسى الذى يتبناه حزب المؤتمر والذى يدور حول فكرة أساسية مفادها أن جنوب افريقيا وثروتها ملك لمن يعيش فوق أرضها فقد اعتبروا ذلك نوعا من المساواة بين المغتصب الدخيل والوطنى الأصيل وأسسوا حزب مؤتمر الوحدة الافريقية P A C عام ١٩٥٩ وقادوا الحملة ضد تصاريح المرور وقاموا باحراقها فى مارس ١٩٦٠ مما أدى الى مذبحة شاريفيل التى قتل فيها ٦٩ متظاهرا من الافريقيين واتخذت الأمم المتحدة من هذا التاريخ (٢١ مارس) يوما عالميا ضد التفرقة العنصرية وقد أصدرت الحكومة العنصرية قرارا بوقف نشاط حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بعد مذبحة شاريفيل . الا أن كفاح الحزب لم يتوقف بالرغم من حركات القمع والمصادرة واعتقال زعمائه وقد أعرب حزب المؤتمر الوطنى فى جميع بياناته عن عدم ايمانه بالمواجهة العنصرية للحكم العنصرى فى جنوب افريقيا . كما أكد الحزب فى وثائقه الأساسية أن الاستراتيجية التحررية للحزب لن تتحقق الا باجتذاب للنساء الى صفوف النضال الوطنى واشراكهن

---

(٢٣) انظر : وثائق ومطبوعات حزب المؤتمر الوطنى الافريقى — الجمعية الافريقية — القاهرة ١٩٨٥ .

فى جميع المعارك والا فانهن سوف يتحولن الى احتياطى الثورة المضادة ويصبحن قوة معادية للتحرر الوطنى يستفيد منها العدو العنصرى ولو بصورة غير مباشرة(٢٤) .

المقاومة النسائية للحكم العنصرى فى جنوب افريقيا :

يقود النشاط النسائى العلنى فى جنوب افريقيا مجموعة من التنظيمات النسائية التى ترجع نشأتها الى الخمسينات وهى تشمل على التوالى :

١ — رابطة نساء البانتو .

٢ — التنظيم النسائى التابع لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى .

٣ — اتحاد نساء جنوب افريقيا .

وتعمل حركة التحرر الافريقى على اجتذاب اكبر عدد من النساء الافريقيات المنعزلات فى البانتوستان وتعبئتهن من اجل تنظيمهن كقوة ثورية ضد النظام العنصرى . والواقع أن غياب الشروط الانسانية الأولية من الحياة اليومية لآلاف النساء فى جنوب افريقيا يضاعف من صعوبة الدور الذى تقوم به الأحزاب الوطنية لتحرير النساء ومن ثم تنظيمهن كقوة ثورية فاعلة اذ يلاحظ أن وضع النساء الافريقيات فى المعازل أو هؤلاء اللواتى يعملن فى منازل ومزارع البيض تطلق عليهم القوات العنصرية الكلاب والغازات المسيلة للدموع وتدك منازلهم بالبولدوزارات عند وقوع أى اضراب أو مظاهرة احتجاج فهن مستهدفات بالدرجة الأولى من قبل السلطات العنصرية فى جنوب افريقيا اذ يمارسن أحط الأعمال وأول من يتعرض للطرد والابادة المنظمة مما يجعلهن فريسة لكل المخاطر وتزداد بينهن نسبة البطالة بصورة مخيفة اكبر بكثير من البطالة بين الرجال . كما يتقاضين أجرا أقل عن نفس الأعمال التى يقوم بها الرجال ويفقدون أعمالهم فى حالة الحمل كما أن الخوف من الفاقة والخوف من الاغتصاب فى الشوارع ليلا يجعلهن يحجمن عن المشاركة فى العمل العام فضلا عن معارضة أزواجهن ولا يجدن الا الخدمة فى المنازل مما يكرس الوضع التقليدى للمرأة باعتبارها لا تصلح الا للاعمال

---

(٢٤) انظر : وثائق حزب مؤتمر الوحدة الافريقية ، الجمعية الافريقية ، القاهرة ١٩٨٥ .

المنزلية مما يكرس الوضع ويفقدون الفرص لتطوير امكانيتهن واكتساب مهارات جديدة . كما أن الخدمة فى المنازل تحرم هؤلاء النساء من مزايا التجمع فى روابط واتحادات أو نقابات تتولى الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم أو تمكنهن من المشاركة فى النضال الوطنى ضد البيض وحتى النساء الافريقيات اللواتى يعملن باعداد كبيرة فى مزارع البيض لا يستطعن تنظيم صفوفهن بسبب الفقر وتخلف الوعى رغم انهن اقل عزلة من الفئة الأولى . كما أن وجودهن داخل هذه المزارع يحول دون اتصالهن بحركة التحرر الوطنى أو بالخارج أو امكانية النفاذ والوصول اليهن من قبل حركة التحرر الوطنى لاشراكهن فى المقاومة الوطنية اذ تعتبر هذه المزارع سجون من نوع آخر(٢٥) .

لا شك أن وطأة الفقر والتمييز ضدهن تجعلهن غير مؤهلات للمقاومة من خلال الجهد الذاتى فى ظل العزلة المفروضة عليهن .

وهنا تبرز مسئولية حركة التحرر فى ضرورة تعبئة النساء الافريقيات بالعمل أولا على كسر عزلتهن واقناعهن بأهداف حركة التحرر فى ظل ميثاق الحرية الذى يهدف الى اقامة مجتمع غير عنصرى يضمن المساواة للجميع ويضمن للمرأة على وجه الخصوص المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد ادركت حركة التحرر الافريقى أن القطاع النسائى يحتاج الى جهد مضاعف لتوعيتهن وتعبئتهن وتنظيمهن حول أهداف التحرر الشامل للمجتمع رجاله ونسائه واطفاله .

هذا وقد ادركت المرأة الافريقية تدريجيا أن الكفاح للتحرر من التفرقة بين الرجل والمرأة لابد أن يمضى جنبا الى جنب مع الكفاح ضد الابارتهيد والتفرقة العنصرية . فعندما تكون الاتحاد النسائى بجنوب افريقية وقد قام لتوحيد جهود المرأة الافريقية من كافة العناصر لمناهضة التفرقة بين الرجل والمرأة بصورة خاصة والكفاح ضد التفرقة العنصرية بوجه عام نشر بيانا يحمل شعار « الحرية والأمن وحق المساواة والسلام للجميع » كما أعلنت لجنة

---

(٢٥) انظر :

The African Communist No 91-97, 1983-1984, London. pp. 56-66, 18-38, 11-15.

حقوق الانسان فى جنوب افريقية عند احتفالها بالعام الدولى للمـــراة ان التغيير الجذرى لتحقيق المساواة بين الرجل والمراة لابد وأن يبدأ باقامـــة مجتمع جديد خال من التفرقة العنصرية سواء فى ذلك التفرقة القائمة على الجنس أو العنصر أو الثقافة وما الى ذلك من كافة أنواع التفرقة(٢٦) .

وفى هذا الاطار من الكفاح المشترك للقضاء على التفرقة العنصرية بكل ألوانها شاركت المراة الافريقية الرجل فى كفاحه ضد الابارتهيد . ففى أوائل الخمسينات وقفت المراة الملونة الى جانب الرجل فى حركة المقاومة السلبية لقوانين العنصرية الظالمة وقامت لجنة المـــراة فى حزب المؤتمر الوطـــنى الافريقى بتنظيم النشاط النسائى ضد الابارتهيد وتوجيهه فاعتقل بعضـــهن وأرسلن الى السجون .

ولعل اكثر ما عنيت المراة بمقـــاومته ورفضه تصاريح المـــرور فحتى الخمسينات كان الرجل وحده هو صاحب الحق فى اذن المرور بينما كان على المراة التى تعيش فى مدن البيض أن تجدد هذا الاذن كل شهر .

وقد تجسد احتجاج المراة الملونة على تصاريح المرور فى القيام بحرقها أمام مقر الحكومة ولم تأبه الحكومة بحركتهن وصممت على تنفيذها بكافـــة الوسائل وهو ما تصفه هيلدا برنشتين بقولها (لقد صممت السلطات على رأيها فالمسنات من النساء حين ذهبن فى طلب معاشهن الضئيل قيل لهن لا اذن ولا معاش وبتوجيهات من رجال الشرطة وقعـــت أشد العقـــوبات واقساها فقتل بعضهن برصـــاص الشرطة وضرب الأخريات ضربا مبرحا واشعلت النيران فى بيوتهن حتى التهمتها تماما ودمرت كل ممتلكاتهن حتى عم الخراب ونمى من ألقى القبض عليه ودمرت واختفى الاخرون من الرجـــال والنساء عن عيون السلطة)(٢٧) .

وبالرغم من المعاملة اللاانسانية وقسوة رجال الشرطة فقد استمرت الافريقيات فى الاحتجاج على مظالم الابارتهيد وعلى انخفاض أجور أزواجهن وقصور الخدمات العامة من المرافق الصحية الى وسائل الاضاءة وغير ذلك من ضروب الحرمان .

---

(٢٦) المصدر السابق ، العدد ٩٨ ، ص ٥٧ — ٦٠ .
(٢٧) انظر : فوزى النجار — مصدر سابق — ص ١٤ .

وعندما صدرت قوانين مقاومة الارهاب فى الستينات القى القبض على عدد من النساء اللواتى عارضن الابارتهيد وحكم عليهن بالسجن الا أن ذلك لم يضعف من مقاومتهن واصرارهن .

وضع المرأة فى مواثيق الثورة الوطنية فى جنوب افريقيا :

ينص ميثاق الحرية على حقوق متساوية للنساء فى المجال السياسى (التصويت والادارة) وينص على ضرورة تمتع المرأة بحقوق متساوية فى العمل والاجازة المدفوعة للمرأة العاملة أجازة أمومة (برنامج حزب المؤتمر الوطنى والحزب الشيوعى بجنوب افريقيا ١٩٦٢) وينص الميثاق على أن جميع العمال فى المناجم والمزارع والمساكن يتمتعون بكافة الضمانات التى تنص عليها قوانين النقابات العمالية ويطالب الحزب بضرورة ايلاء النساء العاملات رعاية خاصة وازالة جميع القيود المفروضة على النساء العاملات المتزوجات ومنحهم كافة أشكال الرعاية أثناء الحمل وبعد الولادة والغاء تعددالزوجات . وقد أعلن الحزب أنه سوف يناضل من أجل الغاء كافة اشكال وصور اللامساواة ضد المرأة والتى تنظر اليها باعتبارها مجرد خادمة أو مديرة منزل أو مربية أطفال وسوف يناضل من اجل اشتراك النساء فى مختلف ميادين النشاط الانتاجى المادى والفكرى على أسس متساوية مع الرجال .

وقد اكد حزب المؤتمر الوطنى الذى يقود النضال هو والحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ضمن الجبهة الوطنية الديمقراطية على أهمية مشاركة النساء فى النضال الوطنى وضرورة تعبئتهن من خلال عمل سياسى مكثف وقد أعلن المؤتمر العام للحزب عام ١٩٥٥ أن التجمع النسائى التابع للحزب قد أثبت وجوده فى العمل السياسى والجماهيرى وان كان يحتاج الى مريد من الاهتمام والتدريب كى تخرج منه قيادات نسائية جماهيرية كما أعلن الحزب أن التجمع النسائى ليس مجرد فرع تابع للحزب ولكنه يمثل العمود الفقرى للعمل الوطنى ويؤكد ذلك بقوله « اننا ندرك جيدا اننا لن نكسب معركة الاستقلال والتحرر دون مشاركة النساء ولذلك علينا أن نعمل على اجتذاب الجموع النسائية الى صفوف النضال الوطنى بأن نساعدهم على تحقيق التحرر الذاتى أولا بتوفير المساواة لهم داخل الاسرة وخارجها وتحريرهم من الأعباء المنزلية ومن هنا تبرز مسئولية أعضاء الحزب من الرجال فى أن يضربن المثل الحى لتحسين

هذا الموقف الملتزم ازاء النساء داخل الحزب وخارجه »(٢٨) .

وفى عام ١٩٨١ عقد التنظيم النسائى التابع لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى مؤتمرا تاريخيا فى لواندا وقد أعلن رئيس الحزب اوليفر تامبو ما يؤكد هذا الاتجاه عندما صرح قائلا : « ان على النساء العضوات فى الحزب أن يعملن بالفعل على انتهاج السلوك المتحرر الذى يتمثل فى التخلص من رواسب الفكر التقليدى ويعملن فى ذات الوقت على مساعدة الرجال لانتهاج نفس المواقف المتحررة ضد أعداء المرأة فالمضطهدين الذين يمارسون الاضطهاد لا يستطيعون مساعدة المضطهدين بقدر ما يستطيع هؤلاء مساعدة أنفسهم فالتحرر مسألة ذاتية فى الأساس كما ان النضال من أجل التغلب على القهر القومى الذى يمارسه الحكم العنصرى ضد شعبنا لهو أيسر بكثير من التغلب على القهر القومى الذى يمارسه الحكم العنصرى ضد شعبنا لهو أيسر بكثير من التغلب على القهر التاريخى الذى يمارسه الرجل ضد المرأة منذ مئات السنين وعلينا أن نتعاون جميعا لتغيير أنماط السلوك اليومية والقيم المتوازنة التى تعمل على ابقاء المرأة فى وضع أدنى من الرجل ويجاوز مرحلة الشعارات الثورية التى تمجد المرأة فحسب وتنتقل الى مرحلة السلوك الثورى التى تنظر الى المرأة كشريك متساوى فىالحقوق والمسئوليات . لذلك نحن ندعو النساء الفقيرات اللاتى يقع عليهن الاضطهاد وبصورة مزدوجة ابى الخروج من دائرة المطبخ والأعمال المنزلية الى آفاق النضال الرحبة للمشاركة فى تحرير الوطن بصورة فعالة وايجابية والتنظيم النسائى ليس غاية فى حد ذاته بل هو أداة مرحلية لتنظيم النساءولضمان اشتراكهن فى دائرة النضال القومى العام . وفى عام ١٩٨٣ أعلنت السيدة جيرترود شوب الأمينة العامة للتنظيم النسائى بحزب المؤتمر الوطنى الافريقى : « ان أولى مهامنا هى تحقيق التنمية السياسية لنسائنا مما سيضمن المشاركة الكاملة من جانبهن فى تحرير بلادنا ثم تحرير المجتمع من رواسب السلوك التقليدى المعادى للمرأة »(٢٩) .

كل هذه التصريحات تؤكد على أهمية المشاركة النسائية فى حركة التحرر الوطنى واستحالة تحقيق التحرر الكامل دون المشاركة الواسعة

---

(٢٨) انظر :مجلة سيشابا — ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٨ — ١٧ .
(٢٩) المصدر السابق .

لمختلف القطاعات الشعبية وفى مقدمتها النساء كما يتضح أن ذلك لن يتحقق الا من خلال عمل سياسى وعلى نطاق واسع بين التجمعات النسائية مما يساعد على بروز قيادات نسائية تتسم بالشجاعة والقدرة على التأثير فى الجماهير .

الأوضاع الراهنة للنضال النسائى فى جنوب افريقيا :

كان التحدى الرئيسى الذى تواجهه حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا خلال عام المراة (١٩٨٤) هو كيفية انجاز المهمة الأساسية للحزب التى تتمثل فى ضرورة بناء حركة نسائية ديمقراطية موحدة سواء من الناحية التنظيمية او السياسية تتشكل من التنظيمات النسائية الموجودة فى الساحة مثل اتحاد نساء جنوب افريقيا الذى يتركز نشاطه فى منطقة الراند والتنظيم النسائى المتحد ويتمركز فى منطقة غرب الكيب وهناك بعض التنظيمات النسائية مثل التنظيم النسائى فى الناتال وتنظيم بورث البزابيث .

وشارك هذه التنظيمات فى الاضرابات التى تتصاعد فى مختلف أنحاء جنوب افريقيا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية واجور المواصلات تدنى أجور العمال الافريقيين وسائر أشكال التفرقة العنصرية . وبسبب طبيعة هذه الانتفاضات وما تتسم به من كونها استجابة مباشرة للاوضاع الجائرة التى يعانى منها الافريقيين مما يجعلها أشبه بموجات الغضب المتفجرة اكثر منها انتفاضات مسيسة ذات رؤية بعيدة المدى ولذلك فهى تترك انعكاساتها السلبية على النضالات الوطنية للقطاعات النسائية فى جنوب افريقيا ومن هنا انبسقت اهمية بل ضرورة العمل على توحيد وتسييس العمل النسائى فى جنوب افريقيا مع ربطه بالنضالات الوطنية للقطاعات الشعبية الأخرى مثل الشباب والعمال والمزارعين . وقد انضمت معظم هذه التنظيمات الى الجبهة الديمقراطية المتحدة التى تقود النضال الوطنى فى جنوب افريقيا مما ساعد على نقل هموم وقضايا المراة الى جدول أعمال سائر التنظيمات الجماهيرية وخصوصا الطلبة والعمال ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلى :

١ — أجازة الأمومة التى وافقت عليها أحد المتاجر الشهيرة فى جنوب افريقيا نتيجة المفاوضات التى أجرتها معها الجبهة المتحدة لعمال التجارة .

٢ — الندوة التى عقدها اتحاد نقابات جنوب افريقيا فى يوليو ١٩٨٣ لمناقشة أوضاع النساء العاملات وموقف العمال الرجال والأزواج من قضايا

الأعمال المنزلية وتربية الأطفال وضرورة المشاركة فيها لتخفيف العبء عن النساء . وقد طرحت بعض الاقتراحات التى تنادى بضرورة النضال المشترك من جانب الرجال والنساء من أجل تخفيض ساعات العمل لتخصيص مزيد من الوقت لاشتراك الرجال فى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال .

٣ — أقام مؤتمر شباب سويتو لجنة نسائية تعمل على نشر روح المساواة بين جميع الأعضاء من أجل التغلب على الاحساس بالنقص لدى النساء وسعيا الى دفعهن للمشاركة الكاملة فى جميع النضالات الوطنية . وقد أصدر المؤتمر الميثاق النسائى الذى أعلن الاتحاد العام لنساء جنوب افريقيا تبنيه وذلك فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومى فى عام ١٩٨٤ .

٤ — أعلن اتحاد طلاب آزانيا تعيين امراة فى احدى المواقع القيادية وذلك لأول مرة فى تاريخ الاتحادات الطلابية فى جنوب افريقيا . كما اعرب الاتحاد فى أغسطس ١٩٨٢ عن اهتمامه بدراسة أسباب نقص المشاركة النسائية فى التنظيمات الشعبية والسياسية وقد أرجع سبب سلبية النساء الى التربية المنزلية والمجتمعية الخاطئة التى تغرس فيهن الاحساس بالدونية تجاه الرجل مما يخلق منهن توابع وأدوات للاستغلال والقهر المركب . وقد أصدر اتحاد طلاب آزانيا ميثاق للتعليم أوضح فيه ضرورة الغاء الفوارق من الجنسين فى التعليم العام كما نظم الاتحاد الوطنى مؤتمرا عن النساء فى عام ١٩٨٢ تناول فيه العوائق التى تحول دون مشاركة المراة فى شتى مجالات الانتاج والنضال الوطنى(٣٠) .

لقد أسفر هذا الاهتمام الشعبى المتعدد الوجوه بقضية المراة فى جنوب افريقيا عن اتساع رقعة الاعتراف الجماهيرى بأهمية وخطورة الاسهامات والتضحيات التى تقدمها المراة لحركة النضال الوطنى الاجتماعى . كما تبلور هذا الاعتراف فى صورة اجتماعات سنوية منتظمة للاحتفال باليوم القومى للمراة فى جنوب افريقيا . ومما يجدر ملاحظته أن تراكم النشاط الحزبى المنظم قد ساعد على ظهور وبلورة استراتيجية كاملة لتحرير النساء الافريقيات وذلك ضمن استراتيجية التحرير الشامل الوطنى والاجتماعى لجميع أبناء ومواطنى جنوب افريقيا .

---

(٣٠) انظر :
The African Communist. op. cit., No 98-1984. pp. 59-65

وتستعين هذه التنظيمات فى نشاطاتها الموجهة الى النساء بكافة أدوات الاتصال المباشر فى المعازل والمعسكرات والمزارع التى يمتلكها البيض والمدارس والكنائس والمصانع واطراف المدن . كما تستعين بوسائل الاتصال الجماهيرى المتاحة وأبرزها الراديو والكتيبات والصحف الى تصدرها الأحزاب والتنظيمات الشعبية مثل (ماى بى) ، سيشابا ، افريكان كومينست والفجر وصوت المرأة التى يصدرها اتحاد نساء حزب المؤتمر الافريقى . وتطرح وسائل الاعلام الوطنية فى جنوب افريقيا مضمون موحدا وان تعددت أساليبه وهو يدور حول هذه الحقيقة التى تقول : « ان الثورة الوطنية الديمقراطية لن تحرر النساء من القهر الوطنى والاستغلال الطبقى فحسب بل سوف تحررهم فى الأساس من الاضطهاد الذى يلاقوه بسبب كونهن نساء . اننا عندما نتحدث عن تحرير النساء فان ذلك لا يعنى تحرير المرأة من سيطرة واستغلال الرجل فحسب بل تهدف الى تحريرهما معا من الاستغلال والقهر القومى والاجتماعى .

قضية تحرير النساء فى اطار العلاقات العربية الافريقية :

رغم أهمية المساندة الرسمية التى توليها الحكومات العربية والافريقية لأى مبادرة تتخذ لدعم التقارب بين العرب والافريقيين ورغم محاولات التقارب التى تزداد وضوحا بين حركات التحرر الوطنى العربية والافريقية وخصوصا منظمة التحرير الفلسطينية وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ومنظمة سوابو الا أن الرؤية الاستراتيجية لأبعاد العلاقات العربية الافريقية لاتزال تطرح من منطلق براجماتى قصير النظر ولازالت تحاول حصر العلاقات العربية الافريقية فى الاطار الرسمى كى تظل اساسا ذات مضمون اقتصادى بحت مما يؤدى الى انفصال هذه العلاقات عن جذورها الشعبية واطارها التحررى سواء فى مجال النضال الوطنى أو التحول الاجتماعى وبالتالى تصبح عاجزة عن تجاوز المرحلة الأولى من الاستقلال الوطنى التى ترجع الى نهاية الخمسينات . واذا كانت ظروف التبعية الثقافية للغرب التى سادت فى أغلب الدول العربية والافريقية بعد مرحلة الاستقلال السياسى قد لعبت دورا حاسما فى سيادة واستمرار المفاهيم الخاطئة والاستجابة للمحاولات الاستعمارية لتشويه وعزل الجبهة العربية عن الجبهة الافريقية فان تراكم النضال الوطنى على الجبهتين وادراك شمول الظاهرة الاستعمارية الذى

تجسد فى امتداداتها العنصرية فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا قد ساعد على ظهور عدة محاولات جادة لأنهاء التبعية الاقتصادية والثقافية فى بعض الدول الافريقية والعربية التى تسعى لتحقيق الاستقلال الشامل . وقد انعكس ذلك بصورة ايجابية على العلاقات العربية الافريقية اذ أسهم فى كسر اطواق العزلة المصطنعة بين الشعوب العربية والافريقية وكان مؤتمر باندونج ١٩٥٥ هو نقطة البداية حيث انطلقت منه حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث وبدات علاقات التقارب الافريقية عام ١٩٥٨ كفاتحة للعديد من المؤتمرات النسائية والشبابية والعمالية .

واذا كانت الستينات قد شهدت ذروة المد الوطنى وما صاحبه من تصاعد ملموس فى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب العربية والافريقية ، فان النصف الأخير من الستينات قد سجل بداية حركة الجذر الوطنى بكل نتائجها السلبية على صيغة العلاقات العربية — الافريقية التى بلغت أوج ازدهارها فى فترة المد التحررى . فقد شهدت هذه المرحلة فى السبعينات الهجمة الاستعمارية الشرسة لتصفية النظم الوطنية ذات البرامج الثورية سواء على الجانب العربى او الافريقى . وكان من آثارها ظهور التجمعات الاقليمية ذات الطابع الاقتصادى على الجانب الافريقى بالذات ، وكان ظهورها نذيرا بمرحلة جديدة من التفتت والتفكك بين الدول الافريقية ذاتها وبينها وبين البلدان العربية .

وقد تحددت المعركة الرئيسية لحركة التحرر الوطنى ضد التبعية والتخلف بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وقد كان لكل هذه التطورات آثارها المباشرة وغير المباشرة على خريطة العلاقات العربية — الافريقية ، حيث طرأت مجموعة من التغيرات فى أولويات ومضامين العلاقات العربية — الافريقية فقد أصبحت مطالبة بالعمل على :

١ — مواجهة الاحتكارات الدولية متعددة الجنسيات ، وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية تكفل لها انجاز برامج تنموية مستقلة ، تساعدها على اعادة استثمار مواردها طبقا لمصالح القوى الاجتماعية صاحبة الأغلبية .

٢ — مواجهة قضية اعادة بناء الثقافة الوطنية بما يتيح بعث وازدهار الشخصية القومية فى كل بلد عربى وافريقى ، ولا يتحقق ذلك الا بالسيطرة

على حركة بناء التعليم والثقافة والاعلام ، التى تلخص مجمل طموحاته وهموم هذه المجتمعات وتسهم فى تحقيق التمايز الحضارى والقومى والاجتماعى للشعوب العربية والافريقية . ولا شك أن هناك سلبيات ومعوقات عديدة لا تزال تعترض المسيرة الموضوعية للعلاقات العربية — الافريقية ، وخصوصا فى ظل المحاولات التى تبذلها الدوائر الاستعمارية لتشويه جوهر هذه العلاقات ، ومحاولة افراغها من محتواها الحقيقى ، واظهارها فى ثوب استغلالى لا تجنى منه الشعوب العربية والافريقية الا اشكالا جديدة من التخلف والتبعية وانعدام الثقة المتبادلة . ولكن لا شك أن ذلك يلقى تبعات جديدة على المثقفين وقادة الفكر العرب والافريقيين ، تتمثل فى ضرورة العمل على اقتحام هذا المجال بالدراسة العلمية والجهد المخلص الدؤوب من أجل اكتشاف نقاط الالتقاء المشتركة ، والعمل على تعميقها ورصد المعوقات الفعلية والرواسب ومعالجتها من خلال الفهم الموضوعى الذى ينطلق من الاعتراف بالاختلافات القائمة فى داخل كل من العالمين العربى والافريقى والاعتراف بوجود بعض الرواسب المعادية التى تركتها الدعاية الصهيونية والاستعمارية خلال سنوات عديدة مضت . وهنا تبرز أهمية العمل الثقافى والاعلامى لازالة الاثار السلبية التى روجها الاعلام الصهيونى لفترة طويلة فى افريقيا ، فضلا عن مسئولية كل من الاعلام العربى والافريقى فى تقديم الواقع الوطنى بكل متناقضاته وصراعاته وتعقيداته وخلفياته الحضارية والسياسية الى الشعوب العربية والافريقية .

٣ — التنسيق بين حركات التحرر الوطنى فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا وذلك لتبادل الخبرات النضالية وخصوصا ما يتعلق بمناهضة الصور المختلفة للتمييز العنصرى التى تمارسها حكومة جنوب افريقيا ضد الافريقيين الملونين فى جنوب افريقيا وناميبيا وايضا مقاومة الشعب الفلسطينى لكافة اشكال الارهاب العنصرى والسياسى الذى يمارسه الحكم العسكرى الاسرائيلى ضد مختلف فئات الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . وذلك مع الحرص على تدعيم أساليب الاتصال الشخصى المباشر بين قادة حركات التحرر الوطنى الفلسطينى والافريقى وتنظيم تبادل الوثائق والمطبوعات وعقد الندوات والمؤتمرات النوعية التى تضم فصائل المناضلين والمناضلات فى المجالات الثقافية والاعلامية والعمل الجماهيرى . مع العمل على تشجيع الكتاب والمفكرين العرب والافريقيين للاقتراب من جبهات النضال

المدنى والسياسى للجماهير الفلسطينية والافريقية واجراء بحوث ميدانية يمكن الاستناد اليها فى صنع القرارات الخاصة بتعزيز العلاقات النضالية بين شعبى فلسطين وجنوب افريقيا .

وتبرز قضية تحرير المراة العربية فى فلسطين المحتلة والمراة الافريقية فى جنوب افريقيا وناميبيا كجزء لا يتجزأ من قضية التحرر الوطنى والاجتماعى الذى تتحمل تبعاته التنظيمات الثورية برجالها ونسائها فى كلا البلدين ولكن علينا أن ندرك أن انجاز المهام الأساسية لحركة التحرر الوطنى فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا والتى تتمثل فى تحقيق التحرير الكامل لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا من الحكم العنصرى الأبيض وضمان تحقيق المساواة بين كافة القوى التى يتكون منها هذا الشعب علاوة على استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وعودته الى أرضه وتشكيل دولته الديموقراطية على كامل ترابه الوطنى كل هذه الأهداف الرئيسية لم تتحقق بعد ولذلك فان النضال من أجل تحرير النساء فى فلسطين وجنوب افريقيا لن يحقق أهدافه كاملة خلال المرحلة الراهنة من النضال بل قد يستغرق عدة أجيال بعد انجاز أهداف التحرر الوطنى فى كل البلدين .

فالواقع أن تحرير النساء الافريقيات والعربيات وتحقيق المساواة الفعلية بينهن وبين الرجال يحتاج الى ثورة اجتماعية شاملة تقتلع جذور المهانة والتحقير التاريخية نحو المراة التى تمتد مئات بل آلاف السنين وتترسب فى عقول ومواقف الأفراد والطبقات وتنعكس على سلوكياتهم اليومية وتحدد نسق القيم الاجتماعى بل وتؤثر بصورة غير مباشرة فى خريطة المصالح الاقتصادية ومتغلغل فى الاطار الثقافى والحضارى للمجتمع . ولا يمكن انجاز هذه الثورة بالقوة أو بالوعظ أو من خلال الاعتقاد الخاطىء بأن نجاح الثورة الوطنية قد يؤدى بالتالى الى تحرير النساء فلا شك أن هناك تداخلا لا يمكن تجاهله بين أهداف كافة الثورات الوطنية والاجتماعية ولكن علينا أن ندرك جيدا أن لكل ثورة قوانينها ومعطياتها وأهدافها الخاصة بها واذا كانت ثورات التحرر الوطنى فى كل من فلسطين وجنوب افريقيا سوف تسهم بصورة فعالة فى دفع قضية المراة العربية والافريقية عدة خطوات الى الامام وانجاز بعض الأهداف العامة التى تشكل جزءا هاما من قضية تحرير النساء ولكن يبقى الجزء الرئيسى من هذه القضية فى حاجة الى جهد جماعى تبذله النساء

والرجال معا لانجازه فى مراحل تاريخية تالية . اذ لابد من القيام بجهد شاق ودؤوب تشارك فيه جميع القوى الاجتماعية ويشمل مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتشريعية وذلك حتى يؤمن الجميع بأهمية بل وضرورة هذا التغيير فى شكل ومضمون العلاقات السائدة بين النساء والرجال فى المرحلة الراهنة . ومن الواضح أن هذا الهدف لن يتحقق فورا أو بالنوايا الحسنة أو الكتابات المتفائلة بل يستلزم اعادة بناء جذرية للقيم وانماط السلوك السائدة فى المجتمع وداخل الاسرة العربية والافريقية. بالاضافة الى ضرورة تحمل الدولة لمسئولياتها فى تربية الأطفال وتوفير التربية السياسية والاجتماعية للرجال والنساء من اجل ضمان مشاركة الرجال فى الأعمال المنزلية وتحرير النساء من عبودية هذه الأعمال واشراكهن بصورة فعالة فى النشاط الانتاجى والسياسى ومن اجل تغيير النظرة الدونية للمراة والايمان بها ككائن مبدع وقادر على الخلق والتغيير(٣١) .

---

(٣١) انظر : د. عواطف عبد الرحمن : صورة افريقيا فى الصحافة العربية — بحث مقدم الى ندوة العرب وافريقيا — الاردن ، ابريل ١٩٨٤ ، ص ٥٤٤ — ٥٤٦ .